



عبدالوهاب محمد شمهان

استغاثة من السويسرية

كبيرا في إعادة البناء وكدنا ننتهي فمن لم يساعد نفسه لا يساعد، ونحن في اليمن نخرب معالمنا وتاريخنا وحضارتنا وزراعتنا ومعالمها التي لو بقيت لكان استمرارها حيا، فهل من التفاتة جادة وصادقة من الحكومة الراعية لمدينة ذي السفال وسكانها التي أزهدت أرواحهم وتوقف نشاطهم وتكالب عليها العمال والحكام والمديرون للمحلية والأمن يخربون حياة البشر حتى يعمرها حياتهم، فمن يلبي استغاثة السويسرية ولا زلنا بانتظار اللجنة التي تحدث عنها وزير الثقافة للثورة وقال لها بأنه سيرسل لجنة لتقييم الوضع في مدينة ذي السفال التاريخية.

خارج حدود العمارة إلى المزارع والمتنفسات لتظل كل عين تعشق التراث في دمع مستمر لا ينقطع مع استمرار الإهمال وعدم الاكتراث، فعدم الوعي وعدم القدرة على مواجهة الحكومة الجبارة على الضعفاء كان الاستسلام، إن التدمير صفة يمنية يعجز المرء عن وصفها فمدينة مرصوفة طرقها من القدم موزعة فيها الخدمات بشكل حضاري راق وكم من المدن والقرى لا يلتفت إليها وأذكر هنا ممثلة الأمم المتحدة في اليمن البرنامج الإنمائي وهي إيطالية الجنسية أكدت على أن آثار معالم إيطاليا أعاد لها الحياة والروح الإيطاليون ولم ينتظر لأوروبا التي أسرع بعد أن قطعنا شوطا

المساكن ليحيط بها كما يحيط السوار بالمعصم ودمرت الأرض الزراعية وتحولت إلى مبان، هذه منجزات احتفل بها في السبعينيات منع عن الأرض المياه ومنع بذلك عن صيانة السواقي ومصارف الأمطار لأن الحاجة توقفت والحاجة ري الأراضي الزراعية ثم شرعوا باستكمال تشويبه المعالم التاريخية كترميم الجامع عن جهل وعن عدم وعي بالقيمة التاريخية وإهمال مساجد ومدارس تاريخية عدة ومركز حكومي هام هو الخان الذي حولته الإمامة إلى سجن تتوارثه الجمهورية وفي عهد حكماها دمر الخان وتوالى أيضا رحيل الجيل الجديد القادم من الهجرة إلى

للري تعجب من براعة هندستها وتمر أجزاء كبيرة منها تحت الأرض ووديان السيل ولها منافذ محكمة للصيانة وتعتبر المدينة التي كانت محاطة بالبساتين والمزارع ومن خلال فروع عدة ومكاسر للسيطرة على اتجاه الماء وعبور المدينة يمر من تحت طرفها المرصوفة والأوسع منها يعبر تحت مباني سوقها المشهورة لكن هذه السواقي عبت بها ودمرت من قبل الأشغال العامة عند شق طريق دائري تلبية لنزوة أمنية وهو اجس قبيحة وانتقامية وراءها نفوس ضعيفة دمرت أعظم وأروع عمل إنساني لتتوالى بعدها الكوارث المدمرة للبيئة وطفح مياه الصرف الصحي من

ذي السفال جنة الله على الأرض قطعة من سويسرا في الأرض اليمنية كانت تعرف بندي العلى لكنها سفلت لرب العالمين تواضعا هذا الفضاء الرحب الواسع المتكامل جزئياً إلى مديريات حسب التقسيم الإداري الحالي ومع ذلك ظلت ذي السفال الأكثر جمالا وجذبا للزوار وللسياحة برغم إهمال الدولة اليمنية لها وبنفوان وظلم كل من تولى إدارة مصالح سكانها إنها المنتزه الطبيعي المفتوح والمحاط بحراسة ربانية بجبال شامخة من ثلاث جهات (جبل الحيزم والدول والتعكر والمورثة)، وتتواصل مع جبل ناما، هذه الأرض امتلكت منذ القدم سواقي



تعرض للسيطرة

الوكيل سعيد يفتح النار حول منشآت عدن وصفقات فساد كبيرة

الفندق ومنها المالية والتخطيط قد ساهم في إضعاف دور السياحة وبالتالي توقف الترميم..

مكاشفة

وكشف الأخ الوكيل عن صفقة قديمة لخصخصة 7 منشآت سياحية لأحد المستثمرين في 2003م وبمبلغ ضئيل جداً ملياري ريال وتشمل هذه الصفقة التي وجه بها الرئيس السابق سبع منشآت سياحية هي (فندق جولة مور - أرضية القرية السياحية المجاورة للفندق - النادي الدبلوماسي في الساحل الذهبي - النادي اليمني - نادي مونتيل للبحارة - منتزه نشوان - أرضية شاليهات مدينة العمال) إلا أن هذه الصفقة ألغيت بموجب توجيهات وقرارات عليا نظراً لأن المستثمر لم يلتزم بتسديد المبلغ كاملاً فقط قام بتسديد (580) مليون دولار، ومنذ العام 2005م والموضع معلق ولم يتم عمل شيء.

واعترف الأخ الوكيل بوجود فساد ونهب يمارس ضد هذه المنشآت ومنذ فترة طويلة وذلك بسبب عدم قيام الجهات المعنية بمسؤولياتها تجاه هذه المنشآت. وحول مخرجات الحوار والتي تضمنت ضرورة معالجة أوضاع تلك المنشآت وماذا عملت السياحة لتنفيذ تلك المخرجات أكد عبد الجبار سعيد أن الوزارة ستعمل على تشكيل لجنة مشتركة من السياحة والمجلس المحلي ومكتب الخصخصة في مجلس الوزراء لتقييم واقع وحالة تلك المنشآت، وهذه اللجنة لم تشكل بعد.

معاناة

من جهته يقول الأخ عبد الجبار ناجي مدير عام المنشآت السياحية بوزارة السياحة إنه يتفق مع ما ذكره الأخ الوكيل ويضيف: كانت لدينا قاعدة معلوماتية نسعى دوماً إلى تزويدها بكل جديد، هذه القاعدة ضربت وخربت في أحداث الحصبة وتم تدمير الوزارة ونهب كافة محتوياتها والآن نعيش والموظفون أوضاعاً صعبة ومسألة المنشآت المملوكة للدولة هامة جداً ولكن في ظل الوضع السيئ الذي نعيشه من الصعوبة بمكان العمل في ظل هذه الظروف لا مكان ولا معنى ولا وسيلة اتصال ولا موظفين مداومين ولهذا نحن نعيش في شلل شبه تام. ودعا "ناجي" وزارتي الأشغال والمالية إلى ضرورة الإسراع في إنزال مناقصة ترميم وإعادة تأهيل مبنى وزارة السياحة في الحصبة كونه المبنى الوحيد الذي لم يتم ترميمه فقد رمت كافة المنشآت والمصالح الحكومية التي تضررت من أحداث الحصبة والمجاورة لمبنى السياحة باستثناء السياحة ولا نعلم لماذا؟!.

إلى الوضع التي هي عليه الآن وهي تعاني أربعة أشياء رئيسية، أولها عدم تسديد الإيجارات التعاقدية لسنوات عدة مضت وهذه تحتاج إلى محاسبة من قبل الأجهزة المعنية بالمحاسبة كون وزارة السياحة ليست جهة يقع عليها المحاسبة، والثاني عدم الالتزام بالتأمين على هذه المنشآت من قبل المستثمرين لها، وثالثها عدم القيام بالترميم والصيانة حسب ما تنص عليه العقود أهلكنا الأصول ولم يتم التعويض أو الحفاظ على تأهيلها وسلامتها فقط جمع أموال، أما الرابع اشترطت العقود أن تخضع هذه المنشآت لإدارة سياحية متخصصة إلا أن معظم المستثمرين لم يلتزموا بذلك وأخضعوها لإدارة أي إدارة، فضلاً عن عدم إيفاء المستثمرين بالتزاماتهم تجاه العمال من حيث تشغيل العمالة بموجب العقود الأمر الذي حمل الدولة أعباءً كبيرة.

وبالنسبة لفندق عدن أوضح سعيد أن الفندق تم استعادته من الشركة العربية للاستثمارات السياحية بعد دفع 4 ملايين دولار لها وأخضع هذا الفندق للترميم بمنحة من صندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ 35 مليون دولار إلا أن دخول جهات أخرى تريد أن يكون لها الحق في هذا

يقول الأخ عبد الجبار عبدالله سعيد وكيل وزارة السياحة المساعد لقطاع البرامج والأنشطة أن المكتب الفني للخصخصة التابع لمجلس الوزراء حدد 12 منشأة، بينما توجد منشآت أخرى سياحية تابعة للدولة أو ملك عام في حضرموت ومحافظات أخرى لا نعلم عنها شيئاً ولكن المعلومات فقط حول 12 منشأة موجودة في عدن وفي مارب منشأة هي فندق أرض الجنتين، بينما فندق عرش بلقيس ملكيته مساهمة بين عدد من الشركات من ضمنها وزارة السياحة تملك نسبة قليلة وهو معلق منذ العام 2010م بالإضافة إلى فندق دار الحمد بصنعاء والذي تم تحويله إلى مركز للحرف اليدوية عندما كانت الثقافة والسياحة وزارة واحدة.

وقال: مشكلة هذه المنشآت أن هناك جهات عدة تدعي أن لها الحق في الإشراف عليها مع أن هذه المنشآت تاريخياً تتبع السياحة منذ كانت هيئة عامة للسياحة ومن ثم هيئة تنمية سياحية إلى أن حولت إلى وزارة ولكن عائداتها وإيجاراتها لصالح المجالس المحلية والسياحة تحرر عقود الإيجارات مع المستثمرين كونها تمثل الحكومة في جانب آخر تأتي أراضي وعقارات الدولة وتدخل في الخط معتبرة تلك المنشآت تتبعها وبهذا نشأت تلك المنشآت السياحية إلى أن الت

